مجلة فصل الخطاب Journal of Faslo el-khitab
ISSN:1071-2335/ E-ISSN:2602-5922/ Legal Deposit N°: 2012-1759
مجلد 15، عدد رقم:02، جوان 2026، صص: 621- 643

تاريخ الاستلام(2025/11/19) تاريخ القبول (2026/05/14) تاريخ النشر (2026/06/30)

منهج البصريين والكوفيين في التقعيد للغة العربية و أثره في نشأة الخلاف النحوي

The Basran and Kufan Schools Methodology in Establishing The Rules of the Arabic Language and its Impact on the Emergence of Grammatical Disagreement

الجيلالي بوعافية .

جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، (الجزائر)، djilabou.bouafia@univ_tlemcen.dz

ملخص:

يعالج هذا المقال طريقة علماء النحو الأوائل- أقطاب المدرستين العريقتين، ونقصد بهم علماء النحو بمدرسة البصرة، وعلماء النحو بمدرسة الكوفة- في تعاملهم مع الأصول اللغوية أي ما يحتج به من مراتب الكلام، من أجل التقعيد للغة العربية، وتقريرها، وطرق رصدهم لها، ووسائل جمعها، ورؤى كل فريق منهم في هذه القضية. وحاولت من خلال هذه الدراسة أن أبرز منهج القطبين في التعامل مع النصوص اللغوية، ومدى انعكاس هذا المنهج على اللغة العربية بصفة عامة، وعلى القواعد في حدّ ذاتها بصفة خاصّة. وكيف كان لهذه الرؤى أثر واضح في نشأة الخلاف المنهجي بين الفريقين، مع الإشارة إلى المقاييس التي سنّها هؤلاء النحاة في ضبط ما يحتج به، ومن يحتج بهم في الجمع، وكيف جاء تطبيقهم لهذه المقاييس. كما حاولت بسط القول في هذا الأمر لدى المذهبين معا؛ خاصّة في أمر المصادر التي اعتمدوها مرتبا إيّاها حسب أهميتها عند النحاة أنفسهم.

كلمات مفتاحية: المنهج، علماء البصرة، علماء الكوفة، الأصول اللغوية، التقعيد، اللغة العربية. الخلاف النحوي

المؤلف المرسل: د. الجيلالي بوعافية، **الإيميل:**djilabou.bouafia@univ_tlemcen.dz

Summary:
This article examines the approach of the early grammarians—the leading figures of the two major schools, namely the Basran and Kufan scholars—in dealing with linguistic sources, that is, the categories of speech used as evidence in establishing and codifying Arabic grammar. It explores their methods of observing and collecting linguistic material, as well as the perspectives of each school on these issues. Through this study, I aim to highlight the methodology of both schools in handling linguistic texts and the extent to which this methodology influenced the Arabic language in general and grammatical rules in particular. It also investigates how these differing perspectives contributed to the emergence of methodological disagreement between the two schools, with reference to the criteria established by these grammarians for determining valid linguistic evidence and authoritative transmitters, and how these criteria were applied in practice. Furthermore, the study attempts to present a detailed account of both schools, particularly regarding the sources they relied upon, arranged according to their significance in the eyes of the grammarians themselves.
Keywords: methodology; Basran grammarians; Kufan grammarians; linguistic sources; grammatical codification; Arabic language; grammatical disagreement

1. مقدمة:

الحمد لله رافع أهل العلم درجات، العليم الحكيم، منزّل البركات، والصلاة والسلام على مزيل الجهل والطيش، القائل أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش، وبعد:

أسّس النحاة العرب الأوائل دراساتهم النحوية على منهج علميّ محكم، التزم به من جاء بعدهم، فغداً هذا المنهج أساسا لا غنى عنه لفهم القضايا النحوية، ولمّا كانت معظم المسائل النحوية ترجع في جوهرها إلى أصول الاحتجاج، أصبح الوقوف على هذه الأصول وتحليلها أمرا ضروريا لكل باحث في النحو.

وهذا المنهج على دقّته وإحكامه لم يسلم من النقد والتحليل، وهذه محاولة في هذا الباب أردت من خلالها الوقوف على دراسة هذا الخلاف المنهجي في الاستشهاد النحوي بهذه الأصول الثلاثة- كما حدّدها علماؤنا الأوائل، وهي: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب الفصحاء شعرا ونثرا- وحاولت من هذه الدراسة أيضا أطلع وأبرز وجهات النظر المتعدّدة والمتباينة للنحويين الأوائل، في تقرير وتثبيت أسس هذا المنهج. وتتجلّى أهمية دراسة هذا الموضوع في فهم هذه الأسس التي بنى عليها كلّ فريق آراءه

النحوية، والكشف عن أوجه الاتّفاق والاختلاف بين المدرستين، ومدى تأثير ذلك في تطور الدرس اللغوي العربي.

وقبل الحديث عن هذه الطرق أو التعاملات نميّز بين ثلاثة أمور هي:

أ- المنهج الذي سار عليه كلٌّ من البصريين والكوفيين في تقرير اللّغة وطرق رصدها ووسائل جمعها. فالبصريون انتهجوا منهجا متشدّدًا يعتمد السّماع المشروط المقيّد للقبائل التي يؤخذ عنها، وأدخلوا في اللّغة ما ليس منها وأثقلوها بالمنطق والتّعليل الناقص، وأمّا الكوفيون فلقد انتهجوا منهجا آخر اعتمدوا فيه السّماع المطلق إلى جانب القياس المحكم[1] أحيانا كثيرة، وكان تعليلهم للقضايا النّحوية أكثر واقعية لغويّة من البصريين[2].

ب-ثمّ إنّ هناك مقاييس وقواعد سنّها بعض النّحاة، ضبطوا بها من يحتج بلغته من العرب، وما يحتج به من مراتب الكلام، وحدّدوا زمن الاحتجاج، لكنّهم اختلفوا في ذلك لاختلافهم في منهج الجمع، إلاّ أنّنا آثرنا إرجاء الحديث عن تلك المقاييس لنتعرّض إليها بالموازاة مع الأصول التي سنفصّل فيها الحديث ونفرد لها في بحثنا هذا حيّزا كافيا كي يتسنّى لنا لاحقا عقد موازية صحيحة بين المدرستين.

ج- والأمر الثالث - إلى جانب المناهج والمقاييس- هو أمر الأصول أو ما اِصطلحنا عليه سابقا- بـ (وما يحتجّ به من مراتب الكلام)، فالكلام المحتج به كما هو ظاهر مراتب ومنازل وضعها نحاة في موضع غير الذي وضعها فيه آخرون، فجاء تطبيقهم إيّاها في تقعيد اللّغة مختلفًا، وكان ذلك منتظرا.

وعلى غرار ما نسجنا قبل- عند الحديث عن المنهج الذي سلكه كلٌّ من القطبين في التقعيد- نبسّط القول هاهنا عن المذهبين معا في أمر المصادر التي اعتمدوها.

2. القرآن الكريم وقراءاته:

كانت القبائل العربية المتناثرة في جزيرة العرب ومن حولها تتحدث العربية بلهجات شتى؛ ولما نزل القرآن الكريم، كانت كثير من القبائل تجد حرجا في النطق على غير لغتها وهي مضطرة- في دينها على الأقل- أن نقرأ القرآن الكريم، فسمح الرسول الكريم لكلّ ذي لهجة أن يقرأ القرآن وفقا لِما جرت به عادته في النطق بها. وفي هذا المعنى يقول السيوطي (ت.911هـ): «أنزل القرآن أوّلاً بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أُبيح

للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب»[3].

وكان هذا الخلاف في اللهجات التي قرئ بها القرآن سببا عظيما تولّد عنه ما عُرف فيما بعد عند الدّارسين للنص القرآني بالقراءات السبع المتواترة عن الرسول صلى الله عليه وسلم، والقراءات العشر والأربعة عشر[4]، ووضع العلماء لقبول قراءة أوردّها شروطا، قالوا: «كلّ قراءة وافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرا، ووافقت العربية ولو بوجه، وصح إسنادها؛ فهي القراءة الصحيحة»[5].

والقرآن الكريم يتمتع بمكانة غاية في الفصاحة والبلاغة، فلا يميز أحد في أنّه بالغ في الفصاحة وحُسن البيان الذروة، وقراءاته المتواترة الصحيحة كلّها حجّة في اللغة.فقد نقل سعيد الأفغاني عن ابن جني رأيه في القراءة الشاذة يقول: «فقراءات القرآن جميعهاحجّة في العربية متواترها وآحادها وشاذّها»[6].

ورغم ما توفّر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها، وإجماع اللّغويين على الاحتجاج به في علوم العربية كلّها؛ إلاّ أنّه لم ينل ما ناله الشعر من العناية والاعتماد في احتجاج النحاة عامّة والبصريين خاصّة، وتلك نتيجة طبيعية لنهجهم في استقراء اللّغة طريقة الأخذ عن الأعراب مشافهة ليبنوا على أقوال أولئك الأعراب قواعد اللّغة، حتى إذا ألّفوا آية تعضد قاعدتهم اعتضدوا بها، أو وجدوا آية تخالف قاعدتهم، فإمّا رفضوا أن تكون قراءتها صحيحة وإمّا تمحّلوا لها وجها غير الذي عليه قاعدتهم، وتراهم في قليل يعتمدونها أصلاً أوّل يبنون عليه القاعدة. ويمكن تلخيص تعاملهم مع هذا المصدر كما يأتي:

1) آيات قرآنية بنوا عليها قاعدة نحوية مباشرة كما في مسألة جواز تقديم خبر ليس عليها أو عدمه، فقد "ذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبر ليس عليها. واحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى: ﴿.. أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ..﴾[هود:8]. وجه الدليل من هذه الآية أنه قدّم معمول خبر ليس على ليس؛ فإنّ قوله: ﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ**﴾. يتعلق بمصروف، وقد قدّمه على ليس، ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لما جاز تقديم معمول خبر ليس عليها، لأنّ المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل"[7].

2) آيات قرآنية تؤيّد مقاييسهم وأصولهم التي وضعوها، وفي كتاب سيبويه من مثل هذا الكثير، يقول في باب [ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي]: «ويجوز أن تقول مكّة والله، على قولك: أراد مكّة والله، كأنّك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس، فقلت: مكّة والله، أي أراد مكة إذ ذاك، ومن ذلك قوله عزّ وجلّ:﴿..بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ..﴾[البقرة:134]، أي بل نتّبع ملّة إبراهيم حنيفا، كأنّه قيل لهم اتبعوا حين قيل لهم: ﴿..كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى..﴾[البقرة:134].[8]

وقال أيضا في باب [ما يكون محمولاً على إنّ فيُشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولاً على الابتداء]: «فأمّا ما حُمل على الابتداء فقولك: "إن زيدا ظريف، وعمرو، وإنّ زيدا منطلق وسعيد"، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسن والآخر ضعيف.

فأمّا الوجه الحَسن فأن يكون محمولاً على الابتداء، لأنّ معنى إنّ زيدا منطلق: زيد منطلق، وإن دخلت توكيدا، كأنه قال: زيد منطلق وعمرو، وفي القرآن مثله: ﴿.. إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ..﴾[التوبة:3]».[9]

فأنت ترى أنّ سيبويه في المثال الأوّل أيّد قاعدته التي مفادها أنه يجوز أن تنصب مفعولا بفعل تحذفه وهو غير محذوف في الأصل في غير أساليب الإغراء أو الأمر، أيّدها بآية كريمة، وكان حقّه إثبات ذلك بالآية أوّلاً ثم يمثل لها من كلام العرب إن شاء. ومثل ذلك الصنيع تجده في المثال الثاني.

3) آيات بيّنات خالفت ما وضعوه من قواعد وقفوا حيالها موقفين: فالأوّل أنهم خرّجوا بعضها تخريجات أخرى محاولين إقامة التناسب بين النص القرآني وقانونهم النّحوي، وإزالة التنافر الذي قد يبدو بينهما، فيظهر الانسجام بين ما أوّلوه ووجّهوه وقدروه وما قعّدوه وقنّنوه. كما فعلوا عند قوله تعالى:﴿.. كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ..﴾[النساء:24]؛ التي استشهد بها الكوفيون على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه. وعند البصريين أنّه لا يجوز ذلك، لأنّ تلك الألفاظ من مثل (عليك، ودونك وعندك) في الإغراء، فرع على الفعل في العمل، لأنها إنّما عملت عمله لقيامها مقامه، فينبغي ألاّ تتصرف تصرّفه، ولما عورضت قاعدتهم هذه بالآية السابقة، قالوا: إنّ (كِتاب اللّه) ليست منصوبة بعليكم، وإنّما هي منصوبة لأنها مصدر، والعامل فيها مقدّر[10].

ومثلها مسألة: هل تجوز إضافة الاسم إلى اسم يُوافقه في المعنى[11]، فقد ذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك ولما عورضوا بآيات كريمات من مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾[الواقعة:95]؛ قال عنها أبو الحسن الأخفش: «فأضاف إلى اليقين كما قال: ﴿... دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾[البينة:5]؛ أي ذلك دين الملّة القيّمة، وذلك حقّ الأمر اليقين، وأما "هذا رجل سوء"، فلا يكون فيه: "هذا الرجل السوء" كما يكون في "الحق اليقين"، لأنّ السوء ليس بالرجل واليقين هو الحق»[12].

يلاحظ إذًا أنّ البصريين يحاولون إقامة التناسب بين قاعدتهم والآية التي تعارضها فهم يخرّجونها تخريجات بعيدة أحيانا كي لا يرمون بتهميش آي الذكر الحكيم.

وقد تعرض لهم ثانيا آية تخالف قواعدهم فيتسرّعون في تخطئة قراءتها المشهورة أو تضعيفها كما فعلوا عند حديثهم عن الفعل "يدع"، فقد زعموا أنّ العرب استغنت عن ماضيه ومصدره اكتفاءً بترك ومصدره، فهاهو سيبويه يعقد في كتابه بابا يسميه: [باب ما يكون في اللّفظ من الأعراض]، جاء فيه: «وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء، فإنهم يقولون يدع ولا يقولون وَدَع استغْنُوا عنها بترك»[13]. وجاء على لسان ابن جني مثل ذلك رغم أنه عثر على بيت وقراءة مشهورة لقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾[الضحى:3]؛ بتخفيف ودّع[14]، ويدعم استعمال ماضي (يدع) شواهد أخرى كالحديث النبوي: {لينتهينّ أقوام عن ودعهم الجمعات...}[15]، وبيت آخر[16]، ومع ذلك فقد رفض ذلك البصريون مضعّفين القراءة.

هذا فيما يخص البصريين، أمّا الكوفيون فقد كانوا أكثر حِرصًا على اعتماد القرآن وقراءاته المختلفة حتى إنّه لا يمكننا القول- ونحن مطمئنون- إنّ الفرّاء مثلاً أشدّ تمسّكًا بالقراءات من سيبويه؛ وقد سبق أن عرفنا كيف كان سيبويه يدع الآيات أو يؤخرها لأنّها قراءة تُخالف قاعدته أو نحو ذلك. أمّا الفرّاء فإنّه قد أثبت كثيرا من القواعد النّحوية بآيات قرآنية، وسنعرض نموذجا منها لاحقا.

وهذه نماذج من المسائل النّحوية التي اعتمد فيها الكوفيون الآيات القرآنية مباشرة، ففي "الإنصاف" لابن الأنباري مسائل عدّة نجد فيها الكوفيين يبنون استشهاداتهم أساسا على آيات القرآن، فيقولون مثلا: «ودليلنا في ذلك أنّ (ذلك) وقع في كتاب الله»[17]، ومن هذه المسائل مسألة:

–هل يجوز العطف على ضمير الخفض- وفي هذه المسألة ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على ضمير الخفض دون إعادة الخافض- واحتجوا بأن قالوا الدليل على أنّه يجوز أنّه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب. قال تعالى: ﴿.. وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ..﴾[النساء:1]بالخفض وهي قراءة أحد القرّاء السبعة، وهو "حمزة الزيّات". وقال تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ...﴾[النساء:127]، فـ(مَا): في موضع خفض[18]، لأنّه عطفٌ على الضمير المخفوض في (فِيهِنَّ)، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾[الحجر:20]، فـ(من) في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (لكم) فدلّ على جوازه[19].

فإذن، لقد اهتم الكوفيون كثيرا بالنص القرآني فجعلوه في طليعة ما يحتج به، وكان هذا المنهج صحيحا أو أنهم تمادوا في السير على ضوئه، ولكن أغرتهم أقيسة البصريين وتحليلاتهم التي مسّت آيات القرآن بالتأويل والتخريج، فسلكوا منهجهم في عديد المسائل التي كان يجب أن تسكت فيها تلك المقاييس لتنطق الشواهد القرآنية، ومن أمثلة انغماسهم في منهج البصريين مسألة تقديم خبر ليس عليها. ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز ذلك. واحتجوا بأن قالوا: «إنّما قلنا إنّه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وذلك لأنّ(ليس) فعل غير متصرف فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت (كان) مجراه لأنّها متصرفة. ألا ترى أنك تقول: كان يكون، فهو كائن وكن، كما تقول: ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب ولا يكون ذلك في ليس[20].

ولعلّ اهتمام نحاة الكوفة بكتاب سيبويه واشتغالهم به قبل استقلال مذهبهم ونضجه، كان له أثره الواضح في آرائهم النحوية، ودليلنا في ذلك أنّ معظم شواهد سيبويه ظلّت خالدة في النحو من عهده إلى عهد ابن مالك (ت.672هـ) وابن هشام (ت.761هـ). وقد كان الأخفش شيخ الكوفيين ومصدر علمهم أيضا، إذ ألّف لهم كتابا في النحو هو 'المسائل الكبير'[21]. أمّا الفرّاء فقد كان انتفاعه بالكتاب كبيرا. قال عنه أبو العباس ثعلب (ت.291هـ): «مات الفرّاء وتحت رأسه كتاب سيبويه»[22].

3. الحديث النبوي الشريف:

وهو المصدر الثاني بعد القرآن الكريم من حيث بلاغته وفصاحته، وصلاحيته لأن يحتج به، ولا يشك أحد في فصاحته صلى الله عليه وسلم، ولكنّ النحويين بطبقاتهم المختلفة من عهد أبي عمرو ويونس إلى عهد سيبويه لم يحتجّوا به، ولا وضعوا قواعدهم عليه. وأمّا المتأخرون، فإنّ كثيرا منهم عاب على المتقدمين إقصاءهم هذا المنهل النبوي الغزير من دائرة الاستشهاد، ومن هؤلاء - أقصد المتأخرين- ابن مالك، وابن هشام وابن حزم (ت.994هـ).

ونحن سنعرض مذهب المانعين وأسبابهم في ذلك ثم نعرض بعد ذلك المذهب الأصل، وهو صحة الاحتجاج بالحديث.

فأمّا من منع الاستشهاد به، فإنّ حجّته في ذلك ذات وجهين:

أوّلهما: أنّ من الحديث ما رُوي بالمعنى، ولذلك لم يكن اللّفظ فيه للنبيّ ﷺ، وأدلّتهم على ذلك كثيرة منها حديثﷺ:{اذْهَبْ فقَدْ زَوَّجْتُكَهَا بِما معكَ مِنَ القُرْآنِ}[23] الذي روي أربع روايات مختلفات، ويدلّ هذا على أنّ رواة هذا الحديث لم يحتفلوا باللّفظ احتفالهم بالمعنى؛ فاختلفت ألفاظهم.

ومثل ذلك اختلاف الروايات في حديث ﷺ:{يَتَعَاقَبُونَ فِيكم مَلائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وملائِكَةٌ بِالنَّهَارِ}[24]، فقد روي عن مالك بن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنهم على هذه اللغة التي تقل في لغة العرب، وتنسب إلى الجنوبيين، وروي من طريق محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن همّام بن منبه عن أبي هريرة على هذه الصورة: (والملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة في الليل وملائكة في النهار)، وروي عن طريق موسى بن عقبة عن أبي الزناد بلفظ: (إنّ الملائكة يتعاقبون فيكم...) وتتغير الرواية من طريق ابن خزيمة والسرّاح عن الأعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة فتصير: (تجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في الفجر)، وكذلك نجد له صورة لفظية أخرى عن طريق ابن خزيمة والسّراح والبزار عن أبي صالح عن أبي هريرة: (إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة في الليل وملائكة في النهار) [25].

ثانيهما: إنّ من رواة الحديث أعاجم لا يعرفون العربية سليقة ولا صناعة، من أجل ذلك يقع اللّحن فيما يروونه من أحاديث، فها هو يوسف السمتي (ت.19هـ) يقول لعمرو بن

عبيد: «ما تقول في دجاجة ذبحت من قفائها؟ فراجعه عمرو فقال: من قفاؤها، فراجعه فقال من قفاءها»[26]، وذلك أدلّ على ضعف عربيته فلا يحتج بروايته على حدّ زعم النحاة.

يبقى علينا أن نطرق باب المجيزين للاحتجاج بالحديث وأغلبهم من المتأخرين، إلاّ أنّ هناك أئمة موثوقين متقدّمين احتجوا ببعض الأحاديث كما فعل الفرّاء في كتابه 'معاني القرآن'[27]، أمّا سيبويه فقد أتى في كتابه كلّه بثمانية أحاديث نبوية[28] لم يبنِ عليها قاعدة بل جاء بها استئناسا وقد لا يصرّح أصلا بنسبتها إلى رسول الله ﷺ[29].

والحق أنّ النحاة المتقدمين حرموا الدّرس اللّغوي والنحوي بالأخّص، من مصدر ثرّ كان يمكن أن يُغنيهم عن كثير من الأشعار الضعيفة أو المجهولة القائل، ويعفيهم من كثير من المسائل المتمحّلة كثيرة الوجوه.

ويردّ ابن حزم على النّحويين الذين منعوا الاستشهاد بالحديث بقوله: «وإذا وجد- يعني الباحث في العربية- الرسول الله صلى الله عليه وسلم كلاما فعل به مثل ذلك»[30]، (أي صرفه عن وجهه وحرّفه عن موضعه)، وتالله لقد كان محمد بن عبد الله قبل أن يكرمه الله بالنبوّة، وأيام كان بمكة أعلم بلغة قومه أفصح؛ فكيف بعد أن اختصه الله للنذارة واجتباه للوساطة بينه وبين خلقه)[31].

وابن مالك هو الآخر كان من الذين ردّوا على المانعين، فاستشهد بالأحاديث بكثرة ووفرة في كتابه 'التسهيل'[32].

وابن هشام في كتابه 'شذور الذهب' استشهد بستّة وعشرين حديثا، ومنها قوله: «ومثال العطف من غير توكيد ولا فصل قول النبيّ ﷺ: {كنت وأبو بكر وعمر} و{فعلت وأبو بكر وعمر}[33]. وممّن ردّوا على النّحويين فعلهم هذا من الدّارسين المحدثين نجد الباحث محمد الخضر حسين الجزائري الذي يقول: «وممالا ينبغي أن يكون موضع اختلاف بين الفريقين أربعة أنواع من الأحاديث»[34].

أحدها: ما يروى بقصد التدليل على كمال فصاحته وبلاغته، فإنّ المعروف في رواة الحديث أن يحافظوا في مثل هذه الأحاديث على لفظ النبيّ نفسه. وهذه الأحاديث كجوامع الكلم مثل قوله "حمي الوطيس"، وقوله "مات حتف أنفه"[35]وهي كثيرة معروفة.

ثانيها: ما يروى للاستدلال على أنّه ﷺ كان يخاطب كلّ قوم من العرب بلغتهم، وهذا النوع تمثله كتبه ﷺإلى أمراء لا يفهمون لغة قريش ككتابه إلى همذان وكلامه مع ذي المشعر الهمذاني وطهفة الهندي وغيرهم[36].

ثالثهما: ما يروى له ﷺ من أدعية مأثورة وأقوال يُتعبّد بها كألفاظ القنوت والتاحيات وكدعاء الاستخارة وأدعية أخرى.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعدّدة واتحدّت ألفاظها، فإنّ ذلك دليل على أنّ الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.

إنّ الأحاديث التي تتعدّد طرقها، ويتخذ لفظها؛ تصلح للاستشهاد متى كانت تلك الطرق المتعدّدة متصلة براوٍ يحتجّ بعبارته في الأحكام اللّغوية.

أما الجواب عن منعهم الاستشهاد بالحديث، لأنّ قسمًا كبيرًا منه روي بالمعنى دون اللّفظ كما زعموا، فإنّ الدّارسين المحدثين ردّوا على ذلك بأنّ المشتغلين بعلوم الحديث قد كفّوا اللّغويين مؤونة الكشف عن الأحاديث الصحيحة الموثوقة، فقد محّصوها ودقّقوا فيها سنداً ومتناً[37].

ونضيف إلى ذلك، أنّ رواة الحديث كانوا يشيرون إلى الحديث المروي بالمعنى، وذلك بإعادة اللّفظ المتصرَّف فيه، كما جاء في دعاء الاستخارة: «اللّهم إنْ كنتَ تعلم أنّ هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري- أو قال: عاجل أمري وآجله- فاقدره لي ويسّره...».

أمّا القول بأنّ بعض رواة الحديث كانوا أعاجم فلا يحتج بمروياتهم، فهو كلام-وإنْ وقع- قليل لا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الأحاديث[38]، كما أنّ رواة الشعر أيضا كان أغلبهم من الأعاجم، ومع ذلك احتج النحاة بمروياتهم، وطربوا لها، فاحتجوا بمرويات خلف الأحمر وحماد الراوية[39] على أنّ هناك من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصدر الأوّل الإسلامي، وإنّما تروى في بعض كتب المتأخرين[40] ولم ترد في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما من جَمَعَة الحديث.

4. كلام العرب:

لم يختلف البصريون والكوفيون في عدّ كلام العرب الفصحاء من أوثق المصادر الّتي يمكن العودة إليها للتقعيد، لكنّهم اختلفوا في وضع ضوابط تحكم من يُؤخذ عنه من العرب؛

وتحديد الزمن الذي يكون فيه الاحتجاج صحيحا. ونحن إذ نتناول هذا الركن الأساسي من مصادر التقعيد اللّغوي، نقسّم كلام العرب قسمين هما: الشعر، والأمثال وما جرى مجراها.

1) الشعر:

اشترط علماؤنا الأوائل على النّحويّ المستقرئ للّغة العرب أن يأخذها عن أحد مصدرين: الأعراب الفصحاء، والرّواة الثقات عن أولئك الأعراب.

أمّا الأعراب الذين تُؤخذ اللّغة عنهم في نظر نحاة البصرة فهم الفصحاء الخلّص، الصافية عروبتهم، العارفون بأصول العربية، المجبولون على النطق بالصواب.

فلقد استشهد أهل البصرة بقبائل من قلب جزيرة العرب، حدّدوها ظنًّا منهم أنّ الفصاحة ترجع إلى كلّ عربيّ لم يبرح باديته ولم يلتقِ بغيره من الأمم، ولذلك حصروا تلك القبائل في قيس وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، وفضّلوها على سكان المدر والحواضر ومن كانوا يسكنون أطراف الجزيرة، يقول الفارابي: «والذين عنهم نقلت اللّغة العربيّة وبهم أقتدي وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اِتّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يُؤخذ من غيرهم من سائر قبائلهم»[41].

والمتحدث عن الأعراب الفصحاء، وأنّ الأخذ عنهم مصدر من مصادر النّحويين في تقعيد اللّغة- بل هو أهمّ مصدر عندهم- مُوقن أنّ العُمدة في ذلك إنّما هي على اللّغة المحكية لا المدوّنة، ومؤمن بأنّ النّحاة منذ عهد أبي عمرو بن العلاء (ت.154هـ) والخليل بن أحمد وغيرهما، لم يكونوا يثقون بلغة مكتوبة، فألزموا أنفسهم الأخذ عن الرواة الثقات، على أنّنا وجدنا نحاة متقدمين وسموا بأنّهم الرواة الثقات لكثرة ما أخذ عنهم سيبويه والفراء وغيرهما، ومن هؤلاء أبو عمر بن العلاء[42] ويونس بن حبيب (ت.182هـ) الذي قال فيه "عبد العال سالم مكرم": «من مصادر ثقافة يونس روايته للشعر العربي، فقد كان كأستاذه أبي عمرو راوياً للشعر، مُلمًّا به، عارفًا لمواضع الجودة فيه»[43].

وإن أحد من النّحويين سمع كلاما عرف بنقله أحد الرواة فإنّه لا يقنعه إلاّ أن يُعاود عرضه على من استشهد به مشافهةً، فلا يقوي تلميذ لأبي عمرو أو ناقل عنه على أن يعود

مثلا إلى ما جمعه- أبو عمرو- من شعر أو أمثال ليستقري ما فيه من لغة فصيحة إلاّ إذا قرأه على أبي عمرو نفسه ووقّفه على كلّ كلمة من كلماته لئلا يقع في التصحيف والتحريف(44).

هذا ما دار في فلك المنهج البصري من وجهة النظر البصرية، أمّا إذا استعرضنا منهج الكوفيين فإنّنا لا نجدهم يختلفون كثيرا عن البصريين في اعتماد هذا الأصل وفي طريقة تناوله، غير أنّ اختلافهم كان في تحديد القبائل التي يستشهد بلغتها، فالبصريون كما مرّ بنا حصروا الفصاحة في القبائل الستّة المذكورة في حين أخذ الكوفيون حتى عن أهل الحضر والبراري من سكن منهم أواسط الجزيرة ومن سكن أطرافها كتغلب وبكر الذين خالطوا الفرس، وعبد القيس النازلين في البحرين والمخالطين للفرس والهند(45) وغيرهم كثير.

وعلّلوا ذهابهم هذا المذهب بالإجماع القائم على أنّ قبائل العرب كلّها تتكلم العربيّة، ولذلك يزول عجبنا إذا نحن وقفنا على منهج لهم يقضي باعتماد كلّ نصّ وصلهم ولو كان قليلاً نادراً أو شاذًا مهجورًا، وعمدتهم في ذلك قول أبي عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكم ممّا قالته العرب إلاّ أقّله، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير»(46).

وكما أنّ البصريين عرفوا بمشافهتهم الأعراب في البوادي، فكذلك الكوفيون عرفوا بمصاحبتهم بعض الفصحاء من أهل البدو، إذا عرف الفرّاء بملازمة أبي الجراح وأبي ثروان وأبي فقعس وأبي دثار، يختلف إليهم ليتأكد من مادته اللّغوية، وأحيانا لا يذكر أسماءهم بل يذكر القبائل التي ينتمون إليها(47). كما كان ينقل عن شيوخه: المفضل الضبيّ الراوية الكوفي (ت.167هـ)، والقاسم بن معن (ت.175هـ) وعلي بن حمزة الكسائي(48)، كما نقل عن المفسرين والقرّاء أمثال ابن عباس (ت.68هـ) ومجاهد(ت.104هـ)(49).

أمّا عن زمن الاحتجاج فلقد قبلوا الاستشهاد بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء صدر الإسلام اتفاقًا حتى منتصف القرن الثاني للهجرة سواء أسكنوا الحضر أم البادية، لأنّ العرب حينها لم يكونوا قد اختلطوا بغيرهم بعد، فلم يكن اللّحن قد أصاب ألسنتهم.

وقسّم العلماء الشعراء أقساما ثلاثة.

أ- طبقة الشعراء الجاهلين: وهم الذين لم يدركوا الإسلام كامرئ القيس والنابغة.

ب- طبقة المخضرمين وهُم الذين عاشوا الجاهلية وأدركوا الإسلام كحسان بن ثابت وكعب ابن زهير وغيرهما.

ج- طبقة الإسلاميين وهم من لم يدركوا من الجاهلية شيئا، وهؤلاء انتهى بهم العلماء إلى سنة 150هـ وما بعدها، رفضوا الاحتجاج به على الأرجح. وعلى هذا يكون آخر من يحتج بلغته إبراهيم بن هرمة (ت.150هـ) الذي ختم الأصمعي به الشعر[50]. وتشمل هذه الطبقة الفرزدق وجريرا وذا الرّمة وغيرهم. يقول البغدادي صاحب "خزانة الأدب": «فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعا، وأمّا الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها. وقد كان أبو عمرو وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري الفرزدق والكميت وذا الرّمة وأضرابهم[51]، غير أنّ هناك من يجوز الاحتجاج بشعر شعراء المئة الثانية والثالثة الهجريتين، ودليله في ذلك أنّ سيبويه استشهد بشعر بشار بن برد، وقيل بل استشهد به اتقاء لسانه[52]، وهو ما فنّده بعض المحدثين وزعم أنه بحث في فهرس أبيات سيبويه، فلم يعثر على بيت لبشار[53]، ورغم تلك القيود التي وضعت في سبيل الاحتجاج، إلاّ أنّ المتتبع لكتاب سيبويه لواجد أنّ أكثر استشهاده من الشعر كان من طبقة الإسلاميين وأوّلهم الفرزدق ثم جرير، فالأعشى فرُؤبة والعجاج. وفي كتاب سيبويه خمسون بيتًا مجهولة القائل[54]، وأمّا الكوفيون فإنّهم لم يخرجوا كثيرا عن هذا الأصل، غير أنّ الفرّاء مثلا كانت أغلب استشهاداته بشعراء جاهليين كعنترة وامرئ القيس وغيرهما، ومخضرمين كحسان، ولا نعدم استشهاده بالإسلاميين، فقد احتجّ بقول الفرزدق:

وعض زمان يا بن مروان لم يدع ❁ من المال إلاّ مسحتا أو مجلفُ[55]

في معرض حديثه عن كلمة "سحت " (فيسحتكم)

2) الأمثال وما جرى مجراها:

تعدّ الأمثال وأقوال العرب المنثورة من أهمّ مصادر النّحويين، فقد كان البصريون يعيشون في محيط يُعْنى بالأمثال، فنجد أبا عمرو قد جمع فيها كتابا خاصا، وفعل مثله يونس بن حبيب ويستحيل أن تخلو حلقاتهم من الاحتجاج بها، وسيبويه إلى جانب اعتماده ما يصله من كلام العرب المنثور، كان لا يستهين بالأقوال السائرة والأمثال الشهيرة، ومجموع ما ورد في كتابه من الأمثال أربعون مثلا[56]، ومنها قوله في معرض حديثه عن صيغة (فَعِيل) وأنّها للمذكر والمؤنّث سواء إذا كانت في معنى مفعول: (وتقول شاة رمّي إذا أردت أن تخبر أنّها قد رميت، وقالوا: "بئس الرمية الأرنب" إنّما تريد بئس الشيء مما يرمى)[57].

ومن الكوفيين نجد المفضّل الضبيّ جمع ستين ومائة مثال، وكان الفراء- كما سبق- يعود إليه. وقد أورد الفراء أمثالا عدّة، ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ﴾[القلم: 19]، يقول: «والطائف لا يكون إلاّ ليلاً وقد تكلّم به العرب فيقولون أطفت به نهارا وليس موضعه بالنهار، ولكنّه بمنزلة قولك "لو ترك القطا ليلا لنام"؛ لأنّ القطا لا يسري ليلا»[58].

ولا شكّ في أنّ الرواة (المحترفين) نقلوا علما غزيرا عن الأعراب الثقات وسلّموه للمقعّدين، ولا شكّ أنّ تلك المرويات شملت أيضا إلى جانب الشعر عبارات نثرية وأمثالا محفوظة.

وإذا كان لنا أن نبدي رأيًا في درجة اعتماد البصريين والكوفيين بالشعر والأمثال، فإنّنا نقول: إنّ أخذ النحاة عامة بالشعر كان أكثر من أخذهم بالنثر رغم ما يعتري الشعر من الضرورات التي تُعير كثيرا من مسار الكلام، وربّما يعود هذا التفاوت في الأخذ إلى قلّة النثر في عصور الاحتجاج لتعذّر وسائل النسخ، ولكون الشعر أسهل حفظا من النثر لأنّه مرتبط بحال العرب وتِرحالهم، أمّا النثر فيتطلب الاستقرار.

ولا نغادر عصور الاحتجاج لنقف على طرق البصريين في رصدهم اللّغة وفي شروطهم التي قيّدوا بها الاحتجاج زمانًا ومكانًا وأحوالاً، إنّهم حين حصروا الفصاحة في تلك القبائل المعينة جانبوا الصواب[59]؛ لأنّ مدار الفصاحة ليس على إقامة العربيّ في بلده لا يبرحها ولا يلتقي بغيره في حرب ولا سلم، وذلك يستحيل في صحراء كصحراء العرب المجدبة، لأنّ ظروف الحياة تقتضي أن يلتقي البدوي بالحضري اجتماعيا واقتصاديا على الأقل، ونقضي بأنّ:

النّاسُ للنّاس من بدو وحاضرة ✿ بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم[60]

وإن صحّ زعم البصريين هذا، لنزل القرآن الكريم بلغة إحدى هذه القبائل، ولكنّه نزل في معظمه بلغة قريش، وقد أثبت ذلك ابن عباس رضي الله عنه في كتابه 'لغات القرآن'. ويقول محمد حسين آل ياسين: «... لهجة قريش من بين لهجات العربية كانت هي الغالبةعلى لغة القرآن غلبة كبيرة تليها هذيل فكنانة فحمير إلى آخر القبائل...»[61]. والقرآن الكريم أفصح أساليب العربية على الإطلاق، ويقول تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ..﴾[الزمر:28]، ويقول جلّ من قائل: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[فصلت:3]، ويقول ابن

فارس في باب القول على أفصح العرب: «أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالّهم أنّ قريشا أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغةً»[62].

وأنت ترى كلّ هذا البيان الذي حصل لقريش رغم تفتّحها على الأمم الأجنبية من العرب وغيرهم، لكونهم قطّان بيت الله وعمّاره والقائمين على الرفادة والسقاية أيام الحجّ، ومع ذلك فقد كانوا "إذا أتتهم الوفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم فصاروا بذلك أفصح العرب"[63]، فدلّ ذلك على بطلان مذهب البصريين.

بقي أن نشير إلى أنّ شيوخ البصرة وعلماءها الأفذاذ لم يلتزموا دائما ما اشترطوه وما قيّدوه، إنْ في القبائل أو في زمن الاحتجاج، فلقد أسقط بعض العلماء شعر أميّة بن أبي الصلت وعديّ بن زيد وحتّى الأعشى عند بعضهم[64] لمخالطتهم الأجانب أو لمجيئهم بألفاظ لا تعرفها العرب على حدّ تعبير ابن قتيبة: «وأتي-يعني أميّة بن أبي الصلت- بألفاظ كثيرة لا تعرفها العرب"[65]. وعلماؤنا لا يرون شعره حجّة في اللّغة»، ويقول الأصمعي عن ذي الرّمة إنّه ليس بفصيح ولا حجة؛ ومع ذلك تجد سيبويه يستشهد بعض هؤلاء كالأعشى[66] وذي الرّمة. وقد عرفت فيما قبل أنّه استشهد ببيت بشار على تأخره (ت. 168هـ).

ولعلّ الفيصل في هذا الاضطراب والارتباك تجده في قول ابن جني في باب [ترك الأخذ من أهل المدر] كما أخذ من أهل الوبر من كتابه الخصائص، إذ "لو علم أنّ أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهمكما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها وترك ما يرد عنها"[67].

وكذلك يعاب على نحاة البصرة انغماسهم في المنطق والتعليلات الفلسفية للمسائل اللّغوية وما اللّغة كالمنطق. يقول البصريون في تعليلهم رافع المبتدإ: «إنّما قلنا إنّ العامل هو الابتداء- وإن كان الابتداء هو التعرّي من العوامل اللّفظية- لأنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسّية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف. وإنّما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل إجماع إنّما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان وأردت تغير أحدهما من

الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك ههنا»[68]. أمّا الكوفيون فدليلهم في "أنّ المبتدأ والخبر مترافعان، وأنّ المبتدأ لا بدّ له من خبر، والخبر لا بدّ له من مبتدإ ولا ينفك أحدهما من صاحبه... فلمّا كان كلّ واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاء واحدا عمل كلّ واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبهفيه"[69].

وأمّا الكوفيون فالعيب في منهجهم أنّهم كانوا يعتمدون البيت الواحد النادر[70]، والشاهد ذا الروايات المختلفة يبنون عليه قاعدتهم فتراكمت عليهم القواعد النحوية والتذييلات المتشعبة والوجوه الكثيرة، فلئن كان إسراف البصريين في الحدّ من دائرة الاستشهاد زمانا ومكانا ومتحدثين؛ فإنّ مضيّ الكوفيين في التساهل وبناء القواعد على الشاذ والقليل والنادر والضعيف وذي الضرائر الشعرية ليس خيرا كلّه.

فقد حكم على الكسائي أنّه أفسد النحو أو (وضعه في المزابل) لا لشيء إلاّ لأنّه "كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطإ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلا، ويقيس عليه حتى أفسد النحو[71]، ومن ذلك احتجاجه بعرب من بني عبد القيس يدعون الحطمة في المسألة الزنبورية فأخطأ وخطّأ.

وأمّا استشهاد أهل الكوفة بعرب الأرياف والبراري، فإنّ ذلك في رأينا أمر محمود يُغني اللّغة من حيث عدم تصادمهم مع النص القرآني من حيث اعتماد قراءاته المشهورة، كما يحمد لهم ابتعادهم عن المنطق والقياس المتكلّف في أثناء توفر النص القرآني إلاّ قليلا كفعلهم من المسائل التي تابعوا فيها منهج البصريين فالتفتوا إلى القياس والنص القرآني متوفر، كفعلهم في مسألة تقديم خبر ليس عليها[72].

إنّ منهج الكوفيين في السّماع أسلم من منهج البصريين، والبصريون أحسن قياسا من الكوفيين، وإن كان سماعهم أيضا جيّدا، ويُعيب بعض المحدثين على الفريقين تأويلهم المتكرّر في آيات القرآن الكريم[73].

5. الخاتمة:

لعلّك بعد أن تابعت معنا طريقة البصريين في الاحتجاج، خلُصت إلى أحكام عامة حول المنهج، وخاصة تميّز كلّ فريق عن صاحبه؛ نُلخصهافيما يأتي:

- قيّد البصريون الرقعة اللّغوية التي يحتج بكلام أهلها وتوسّع الكوفيون، فلم يشترطوا وقوع العربي الذي يحتج بكلامه موقعًا معيناً.
- أجمع نحاة العربية على أنّه لا يحتج بكلام المولّدين والمحدثين في اللّغة.
- كان أخذ النحاة من الشعر للاحتجاج أوفر من أخذهم بغيره من المصادر.
- إنّ نزول القرآن بلغة قريش لدليل على أنّ الفصاحة ليست حبيسة قبائل قلب الجزيرة العربية.
- إنّه لمن دواعي الأسف أن يبعد القرآن الكريم على بلاغته وفصاحته من دائرة الاحتجاج بالكيفية التي عايناها عند البصريين خاصّة، بحجّة كثرة القراءات الشاذة ولمخالفتها القواعد المستنبطة من كلام العرب.
- موازاة بالقرآن الكريم عُزل الحديث النبويّ الشريف تماما، واحتج العازلون بقولهم إنّ الرواة أغلبهم أعاجم وإنّ اللّفظ الواصل إلينا ليس حتما لفظ النبيّ ﷺ.
- اختلفت رؤى النحاة البصريين عن رؤى النحاة الكوفيين على أصعدة كثيرة كما اختلفت طرائق من قبلهم في النقل والجمع؛ نتج عن ذلك تباينهم في تأويل بعض المسائل كاختلافهم في اسمية نعم وبئس واسمية هيهات أو ظرفيتها، وغيرها من المسائل.

إذن، فالتباين بين المنهجين البصري والكوفي ظاهر إن على مستوى الجمع أو الاحتجاج.

6. الإحالات والهوامش:

(1) نقصد بالقياس المحكم إعطاء كلّ أصل من أصول التقعيد حقّه من الاحتجاج بمراعاة الأولوية، فالنحوي الكوفي غالبا لا يجرأ على الاستشهاد بشعر شاعر والشاهد من القرآن الكريم أمامه.

(2) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 44/1 وما بعدها.

(3) جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن عالم الكتب، بيروت، 47/1.

(4) ينظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2، ص.14.

(5) محمد عبد السلام كمالي وعبد الله الشريف، في علوم القرآن (دراسات ومحاضرات)، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص.105.

[6] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص.45.

[7] الأنباري، الإنصاف، 162/1.

[8]سيبويه، الكتاب، 257/1.

[9]المصدر نفسه، 144/2.

[10]ينظر الأنباري، الإنصاف، 228/1 وما بعدها.

[11] ينظر المصدر نفسه، 436/2.

[12] الأخفش، معاني القرآن، 493/1.

[13]سيبويه، الكتاب، 25/2.

[14] ينظر: ابن جني، الخصائص، 99/1.

[15] نص الحديث: {لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونُنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ}. صحيح مسلم، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 343/1.

[16] مضمونه: ليت شعري عن خليلي ما الذي ✿ غاله في الحبّ حتى ودّعه (البيت لأبي الأسود الدؤلي، ينظر الديوان، أبوسعيد السكري، تحق: محمد حسن آل ياسين، مكتبة الهلال، بيروت،ط2، 1998م، ص350.

[17] الأنباري، الإنصاف، 463/2-464.

[18] يرد ابن الأنباري إجماع الكوفيين بهذه الآية بقوله: «لا نسلّم أنّ (ما) معطوفة على الضمير الذي في (فيهنّ) من وجهين: الأوّل أنّه في موضع رفع بالعطف على (الله) والتقدير فيه (الله يفتيكم فيهنّ، ويفتيكم فيهنّ ما يتلى عليكم وهو القرآن)، والثاني أنه في موضع جرّ ولكن بالعطف على (النساء). ونقول في هذه إن (ما) اسم يقدر عليه الإعراب فكيف للكوفيين أن يُؤوّلوه بالعطف على الضمير المخفوض فيحتجون على القليل بالنص الذي يحتمل أوجه عدّة غير أنّ احتجاجهم بالآية السابقة يشفع لهم.

[19] ينظر الأنباري، الإنصاف، 463/2-464.

[20] المصدر نفسه، 161/1.

[21] الزبيدي، طبقات النّحويين واللّغويين، تحقيق: محمّد أبي الفضل، ط1، 1954م، ص.73.

[22]سيبويه، الكتاب، 6/1.

[23] الحديث في صحيح مسلم بلفظ (ملّكتكها) وبألفاظ أخرى. ينظر: صحيح مسلم، 596/1، 597.

[24] ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر، 461/13.

[25] محمّد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص.51.

(26) الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مؤسسة الخانجي، القاهرة- مصر، 222/2.

(27) ينظر: الفراء، معاني القرآن، 470/1، حيث استشهاده بحديث {لتأخذوا مصافّكم}.

(28) سيبويه، الكتاب، 29/5.

(29) المصدر نفسه، 393/2. أين تحدث عن حديث (كلّ مولود يولد على الفطرة) بهذا التعبير: (أمّا قولهم...).

(30) كان ابن حزم قد تحدث عمّن يحفل ببيت لمجهول أو نحوه، ويعرض عن قول الله خالق اللّغات وصرفه عن وجهه.

(31) محمّد الخضر حسين، القياس في العربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص.41؛ نقلا عن: كتاب ابن حزم (الفصل).

(32)ينظر محمّد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص.50.

(33) ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، 1984م، ص.582.

(34) ينظر: محمّد الخضر حسين، القياس في العربية، ص.43-44.

(35) أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني، مجمع الأمثال، دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، ص.286.

(36)ينظر محمّد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، دار النفائس، ط4، 1983م، ص. 109- 119- 140.

(37) ينظر محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب، ص.354.

(38)ينظر الأفغاني، في أصول النحو، ص.52.

(39) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 177/1 وما بعدها.

(40) ينظر: الأفغاني، في أصول النحو، ص.57.

(41) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمّد جاد المولى بك، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمّد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 211/1.

(42) كان أبو عمرو لا يحتج ببيت لغير جاهلي. نقل ابن رشيق عن الأصمعي قوله: «جلست إليه- يعني أبا عمرو- عشر حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي». السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 488/2.

(43) عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1993، ص.302.

[44] ينظر محمّد خير الحلواني، أصول النحو العربي، مطبعة الشرق لحلوح، حلب- سوريا، ص.29.

[45] ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 212/1؛ والاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أحمد محمّد قاسم، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط1، 1976، ص.56.

[46] ينظر: الأخفش، معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، دار البشير ودار الأمل، الكويت، ط2، 1981م، 61-41-40/1.

[47] ينظر: المصدر السابق، 167/1.

[48] ينظر المصدر نفسه، 349/1.

[49] ينظرالسيوطي، الاقتراح، ص.70.

[50] ينظر عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ. 6/1.

[51] ينظر السيوطي، الاقتراح، ص.70.

[52] ينظر: عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف، مصر، ص.96.

[53] ينظرالسيوطي، الاقتراح، ص.73.

[54] ينظر سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م، 30/5، 31.

[55]ديوان الفرزدق، تحقيق:علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1987م، ص386.

[56] ينظر سيبويه، الكتاب، 648/3.

[57] الفراء، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاني، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980م، 183/2.

[58] الفراء، معاني القرآن، 175/3؛ والمثل يضرب لمن حمل على مكروه من غير إرادته، 174/2.

[59]ينظر عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص.97.

[60] ديوان أبي العلاء المعري،تحقيق: أمين عبد العزيز الخانجي، مكتبة الهلال، بيروت، مكتبة الخانجي، القاهرة،277/2.

[61] محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، مكتبة الحياة، 1980م، ص.167.

[62] أبو الحسن أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993م، ص.55.

[63] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، دار الفكر، ص.25.

[64] ينظر محمد حسين آل ياسين،الدراسات اللّغوية عند العرب، ص.359.

[65]ابن قتيبة الدينوري، الشعر والشعراء، دار الحديث، القاهرة، 1423ه.450/1.

[66] أنظر: سيبويه، الكتاب، 51/1، 58، 432.

(67) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د س،7/2

(68) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 46/1.

(69) الأنباري، الإنصاف، 44/1، 45.

(70) ينظر المصدر نفسه، 427/2 وما بعدها.

(71) ينظر شوقي ضيف، المدارس النحوية،دار المعارف، ص160.

(72) ينظر الأنباري، الإنصاف، 160/1.

(73) ينظر عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص.136.

7. قائمة مصادر البحث ومراجعه:

-القرآن الكريم برواية ورش.

1. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، تحق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر.
2. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب، تحق: عمر فاروق الضباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993.
3. ابن قتيبة الدينوري، الشعر والشعراء، دار الحديث، القاهرة، 1423ه.
4. ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2.
5. ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، 1984.
6. أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت.
7. أبو سعيد السكّري، ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحق: محمد حسن آل ياسين، مكتبة الهلال، بيروت، ط2، 1998م.
8. أبو الفتح ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2.
9. أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، الميداني، مجمع الأمثال، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
10. الأخفش، معاني القرآن، تحق: فائز فارس، دار البشر، ودار الأمل، الكويت، ط2، 1981.

11.البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر.

12.الجاحظ، البيان والتبيين، تحق: عبد السلم هارون، مؤسسة الخانجي، القاهرة، مصر.

13.ديوان أبي العلاء المعري(اللزوميات)، تحق: أمين عبد العزيز الخانجي، مكتبة الهلال، بيروت، مكتبة الخانجي القاهرة.

14.ديوان الفرزدق، تحق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م.

15.الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2.

16.سعيد الأفغاني، في أصول النحو، دار الفكر.

17.السيوطي الاقتراح، في علم أصول النحو، تحق: أحمد محمد قاسم، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط1، 1976.

18.السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحق: محمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت.

19.شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف.

20.صحيح مسلم، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان.

21.عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، دار الفرقان للنشر والتوزيع 1993.

22.عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991.

23.عمرو بن عثمان، سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ج.02، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.

24.الفراء، معاني القرآن، تحق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980.

25.محمد الخضر حسين، القياس في العربية، المؤسسة الوطنية للكتاب.

26.محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث، مكتبة الحياة، 1980.

27.محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي، والخلافة الراشدة، دار النفائس، ط4، 1983.
28.محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، مطبعة الشرق، لحلوح، حلب، سوريا.
29.محمد عبد السلام كمالي، وعبد الله الشريف، في علوم القرآن(دراسات ومحاضرات)، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.